التدخل الحكومي لتعزيز سلوكيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين الإلزام والتوجيه

Government intervention to promote Corporate Social Responsibility (CSR) practices between obligation and guidance

Intervention gouvernementale pour promouvoir les pratiques de Responsabilité Sociale des Entreprises (RSE) entre l'obligation et l'orientation

د./ محمد شكرين*

تاريخ استلام المقال: 2020-08-25 تاريخ قبول النشر: 2020-12-16

Abstract:

The Corporate Social Responsibility (CSR) is a voluntary approach, however, government intervention is necessary to influence, guide, and encourage corporate CSR behaviour. several governments are actively promoting CSR and are making significant efforts to facilitate its understanding and the standardization of its practices, often in the form of support programs, collective approaches to institutionalization.

Key words: **C**orporate Social Responsibility (CSR), Motivate CRS, **P**romotion of CRS, **P**olicies to promote CRS.

أستاذ محاضر (أ) - جامعة المدية
chekirinemd@gmail.com
مخبر الصناعات التقليدية (LITA)

Abstract:

La Responsabilité Sociale des Entreprises (RSE) est une démarche volontaire, cependant, l'intervention gouvernementale est indispensable pour influencer, Orienter, et encourager les comportements des entreprises en matière de RSE . plusieurs gouvernements s'activent à promouvoir la RSE et déploient des efforts conséquents pour faciliter sa compréhension et l'uniformisation de ses pratiques, souvent sous forme de programmes d'appui, de démarches collectives d'institutionnalisation.

Mots clés: **R**esponsabilité Sociale des Entreprises (RSE), **M**otiver de la RSE, **P**romotion de la RSE, **P**olitiques de promotion de la RSE.

ملخص:

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي نهج طوعي، وبالرغم من ذلك، فإن التدخل الحكومي ضروري للتأثير على سلوك المؤسسات وتوجيهه وتشجيعه فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية. تسعى العديد من الحكومات إلى ترقية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتبذل جهودًا كبيرة لتسهيل فهمها وتوحيد ممارساتها، غالبًا ما يكون ذلك في شكل برامج دعم ومقاربات جماعية لإضفاء الطابع المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تحفيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ترقية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، سياسات ترقية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

مخطط المقال:

مقدمة
1) المسؤولية الاجتماعية والاهتمام الحكومي بها
1-1) ماهية المسؤولية الاجتماعية
1-2) الاهتمام الحكومي بالمسؤولية الاجتماعية
2) السياسات الحكومية اتجاه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
2-1) أشكال السياسات الحكومية لترقية المسؤولية الاجتماعية
2-2) فعالية المبادرات الحكومية في ترسيخ سلوكيات المسؤولية الاجتماعية
خاتمة

مقدمة:

المسؤولية الاجتماعية أحد المفاهيم المرتبطة بكيفية تفاعل المؤسسة مع بيئتها والمساهمة في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع. غير أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ليست عملية عشوائية، وبالرغم من وجود مبادئ توجيهية كتلك التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو منظمة العمل الدولية والميثاق العالمي للأمم المتحدة، غير أن الكثير من المؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها تجد صعوبات في تبني سلوكيات المسؤولية الاجتماعية إما لعدم الإدراك بأهميتها أو لعدم قدرتها على إدماج أنشطة المسؤولية الاجتماعية في أعمالها أو لعدم تثمين مبادراتها من قبل المجتمع أو الحكومة. ومن هنا يتضح أن الرقي بمستوى المسؤولية الاجتماعية يقتضي مرافقة هذه المؤسسات بالدعم والتوجيه. إدراكا بهذه الأهمية أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عنصرا متزايد الأهمية في السياسات الوطنية، ومحور خطط متوسطة وقصيرة المدى تحضى بالإشراف والمتابعة المباشرة للحكومات، بهدف مساعدة المؤسسات الراغبة في تبني استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية وتثمين مبادراتها، وحث المؤسسات الأخرى على تبني نفس الخيار.

من خلال هذا الطرح، يمكن صياغة إشكالية هذا البحث على النحو التالي: **كيف يمكن للحكومات حث المؤسسات الاقتصادية على تبني سلوكيات المسؤولية الاجتماعية؟**

1) المسؤولية الإجتماعية والاهتمام الحكومي بها:

بعد تقلص دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ازدادت الضغوط على المؤسسات من قبل الرأي العام والحكومات والمستهلكين والعمال من أجل تحمل مسؤولياتها المجتمعية والمساهمة في حل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية[1]. ولأن حل تلك المشكلات، هو بالمقام الاول من مسؤولية الدولة، فإن إسنادها الى المؤسسة يقتضي توضيح طبيعة تلك المسؤولية وحدودها[2].

1-1) ماهية المسؤولية الاجتماعية:

يشير مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلى وجود علاقة تربط المؤسسة بالمجتمع، غير تلك العلاقة الانتاجية والتجارية التي تهدف الى توفير السلع والخدمات. فقد أدركت المؤسسات أنها غير معزولة عن المجتمع، وأن ربحيتها واستمراريتها أصبحت أكثر ارتباطا بتوسيع نشاطاتها لتشمل اهتمامات المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: النمو الاقتصادي التقدم الاجتماعي وحماية البيئة[3].

تعريف المسؤولية الاجتماعية:

لتوضيح العلاقة التي تربط المؤسسة بالمجتمع، قدّم العديد من الباحثين الأكاديميين والمنظمات الدولية تعاريف مختلفة للمسؤولية الاجتماعية باختلاف وجهات نظر مقدميها. ومن هذه التعاريف نذكر أنها:

- التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر تحسين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها[4]؛
- "التزام أصحاب القرار انتهاج أسلوب للعمل يُأمن من خلاله حماية المجتمع وإسعاده ككل فضلا عن تحقيق منفعتهم الخاصة"[5]؛
- "التزام أخلاقي يلزم المؤسسات بتقديم برامج ومشروعات تساهم في خدمة المجتمع وتنميته، وذلك مقابل التكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة تلك المؤسسات نشاطاتها التي تنتج عنها أضرار اجتماعية لسكان المجتمع، كالتلوث وزيادة الوزن وأمراض السرطان... الخ"[6]؛

- "إجراءات تدمج بموجبها المؤسسات الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية ويشمل ذلك الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية" (تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)[7]؛
- "مسؤولية المؤسسات تجاه تأثيراتها على المجتمع" (تعريف المفوضية الأوربية)[8].

من هذه التعاريف، يمكن أن نعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها علاقة تربط المؤسسة بالمجتمع، تنبع من شعور المؤسسة بأن من واجبها المساهمة في الحد من الانعكاسات السلبية لأنشطتها على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

وبهذا، أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عنصرا أساسيا في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، بسبب عجز الحكومات والمؤسسات والمجتمع كل بمفرده على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعاصرة. فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تكمن وراء العلاقة بين تلك الأطراف الثلاث، فهي تتطلب[9]:

1. مؤسسات ملتزمة تُدمج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات أعمالها؛
2. مجتمعا مدنيا فعالا يطالب بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ويكافئ سلوكياتها؛
3. وسياسات عامة مشجعة تؤسس لبيئة مواتية لتني سلوكيات المسؤولية الاجتماعية.

البعد الطوعي والالزامي للمسؤولية الاجتماعية:

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن المسؤولية الاجتماعية، هي التزام طوعي من المؤسسة بتبني سلوكيات معينة من شأنها مراعاة الشواغل الاقتصادية والبيئية والمجتمعية للمجتمع الذي تعمل فيه. إلا أن التكييف القانوني للمسؤولية الاجتماعية لا يزال أن يتأرجح بين الالزام القانوني والالتزام الأخلاقي[10]. ذلك أن العديد من المسائل ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية والتي يفترض ان تلتزم بها المؤسسات طواعية (خاصة تلك الواردة في الأطر الدولية للمسؤولية الاجتماعية) أصبحت مدمجة في السياسات والتشريعات الوطنية (كقوانين حماية المستهلك، حقوق العمال، حماية الصحة حقوق الإنسان، حماية البيئة، حوكمة المؤسسات والضرائب وغيره) دون أن تدرك كثير من المؤسسات بأنها من أنشطة المسؤولية الاجتماعية[11]. وبالتالي، انتقلت هذه الانشطة من الجانب الطوعي الى الجانب الالزامي للمسؤولية الاجتماعية، ويترتب عن ذلك أن احترام المؤسسات لهذه القوانين لا يعني أنها مسؤولة اجتماعيا، لأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي أصبحت مدفوعة عن طريق التنظيم لا تندرج تحت المسؤولية الاجتماعية، وإن الاكتفاء باحترام القانون في المجال الاجتماعي أو البيئي أو أي مجال آخر ليس دليلاً على المسؤولية الاجتماعية، بل هو واجب. وكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ليست بديلاً عن القانون بل مكملةً له[12].

وترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن أول التزام يجب أن تحترمه المؤسسة هو الامتثال للقانون، وأن المبادئ التوجيهية للمنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تكون بديلا عن التشريعات أو القوانين الوطنية أو أن تعلو عليه[13]. وبذلك، فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تبدأ حين تنتهي الالتزامات القانونية في هذا المجال، وان عدم الالتزام بالقوانين سيحد من مصداقية أي سلوك تقوم به المؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
وهناك وجهة نظر أخرى تفرّق بين المسؤولية الاجتماعية باعتبارها نشاط اجتماعي له عائد استثماري وبالتالي فهي إلزامية، والعمل الخيري ذو الطابع التطوعي، على اعتبار أن المجتمع يتوقع من المؤسسة ان تقوم بأدوارها الاقتصادية في إطار القانون وبشكل اخلاقي وبالتالي هناك مسؤولية قانونية وأخلاقية، أما العمل الخيري فهو المبادرات الطوعية التي يترك تقديرها للمسيرين[14]. وبالتالي وفقا لوجهة النظر هذه فالمسؤولية الاجتماعية جزء منها إلزامي وأخر طوعي.

1-2) الاهتمام الحكومي بالمسؤولية الاجتماعية:

تطور اهتمام الحكومات بالمسؤولية الاجتماعية عبر عدة مراحل، فقد ظهر المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية في بداية الخمسينات من القرن العشرين في الأوساط الاكاديمية بنشر عدة أبحاث حول الموضوع، وشهد عقدي الستينات والسبعينات تزايد اهتمام الحكومات وأصحاب المصالح والمجتمع والمنظمات الدولية به، نتيجة التفاتها إلى قضايا اجتماعية لم تكن لافتة من قبل، وتجلى ذلك في عقد مؤتمر التنمية البشرية للأمم المتحدة سنة 1972. وبعد مؤتمر قمة الارض سنة 1992 تزايد الضغط على المؤسسات لتغيير سلوكياتها اتجاه قضايا المجتمع، ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين، وتحديدا بعد مؤتمر التنمية المستدامة للأمم المتحدة الذي عقد في جنوب افريقيا سنة 2002، تزايد اهتمام الحكومات بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال العديد من البرامج خاصة تلك المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية[15].

دواعي الاهتمام الحكومي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

إدراكا بأن الطابع الطوعي للمسؤولية الاجتماعية لا يدفع المؤسسات إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، تزايد اهتمام الحكومات في ترك المبادرات بالدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات في ترقية سلوكيات المسؤولية الاجتماعية، وأن الطابع الطوعي للمؤسسات تزايد الاهتمام الحكومي بدفع المؤسسات إلى تبني سلوكيات المسؤولية الاجتماعية.

بالرجوع للعالم العربي، يمكن القول بأن معظم المؤسسات لا تعي مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، وأنها تشمل جوانب كثيرة، منها الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، والنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة، والبعد عن الاحتكار، وارضاء المستهلك. والمسؤولية الاجتماعية في الواقع هي تذكير للمؤسسات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع وهناك آخرون يرون المسؤولية الاجتماعية بمثابة صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على المؤسسات[16].

ويمكن توضيح أهم الاسباب التي أدت الى زيادة الاهتمام الحكومي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في النقاط التالية[17]:

- إدراك الحكومات بأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف السياسة العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة والتنمية البشرية؛
- تُعتبر سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مكملةً للقوانين، ففي كثير من الحالات لا تحصل بعض مقترحات القوانين على التوافق السياسي، أو تقاومها جماعات المصالح مما يحول دون اعتمادها؛
- تشكل المسؤولية الاجتماعية بديلا لتدخل الدولة في المؤسسات، وبالتالي فهي أحد عناصر "الطريق الثالث" بين الاشتراكية والرأسمالية، فهي توفر الحماية الاجتماعية وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد؛
- تتوافق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع المنظور الجديد للحوكمة، الذي يشار إليه على أنه انتقال القيادة السياسية للمجتمع من التنظيم الهرمي للدولة إلى التنظيم المجتمعي من خلال شبكات تجمع الجهات الحكومية وغير الحكومية، وبذلك أصبحت الحوكمة الجديدة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في واقع الأمر مفهومين متكاملين؛
- وبما أن المسؤولية الاجتماعية تعيد تشكيل العلاقات بين المؤسسات والحكومات والمجتمع المدني وبين القطاع العام والقطاع الخاص، فمن الطبيعي أن تشارك الحكومات في إعادة تشكيل هذه التغيرات؛

أما حكومات البلدان النامية، فلها مبررات دفاعية وأخرى استباقية لاهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية، تتعلق المبررات الدفاعية بتقليل الآثار السلبية المحتملة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الاقتصاد المحلي عندما يتم فرضها من خلال سلاسل التوريد الدولية. حيث تُستعمل المسؤولية الاجتماعية في العديد من البلدان المتقدمة كحاجز أمام وصول مؤسسات الدول النامية إلى أسواقها، مما يؤدي إلى الإضرار بتلك المؤسسات. أما المبررات الاستباقية، فتتعلق بإمكانية تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية من خلال ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كزيادة فرص المؤسسات المحلية في الوصول إلى الأسواق الدولية[18].

ضرورة الاهتمام الحكومي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

بما أن الحكومة هي الجهة المنظمة للسوق، فهي تتحمل مسؤولية الإشراف عليه للمحافظة على المنافسة العادلة من خلال وضع اللوائح والقوانين لتنظيم وتعديل سلوكيات المؤسسات، ومن هنا يتوجب على الحكومة توجيه ودعم سلوكيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[19].

لا يختلف اثنان على أن المؤسسات الاقتصادية –الوطنية والدولية على حد سواء – ليست مؤسسات خيرية، وأن هدفها هو تحقيق ربح، مما يستوجب التذكير أن هذه المؤسسات يفترض أن لها مسؤولية اجتماعية وأخلاقية، فلا يكون تحقيق الربح أخلاقياً أو قانونياً ما لم تلعب القيام بواجباتها الاجتماعية وفقاً للمفاهيم الحديثة. ومع هذا التوجه العالمي، كثر الجدل بين الخبراء والأكاديميين والباحثين من مؤيدين ومعارضين، إذ يشير البعض إلى أن المسؤولية الاجتماعية تفيد المؤسسات على المدى البعيد من عدة طرق لا تحسب بحساب الربح والخسارة السريع. ويرى آخرون أن المسؤولية الاجتماعية لا تدخل ضمن حساب الربح والخسارة، وعليه يجب ألا تدخل ضمن المسؤوليات التجارية، فيما يعتقد البعض أن الموضوع مجرد تجميل زائف للمؤسسات يرونه تخفيفاً للعبء واللوم على الحكومة التي يجب أن تقوم بهذه الأعمال والمسؤوليات، فالمسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية الحكومة، حيث إنها تجني الضرائب والرسوم من القطاع التجاري لذا فهي مسؤولية الحكومة. والمؤكد، أنه يجب على الحكومات الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[20].

ومن أجل تواصل عمليات الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، يمكن أن تقوم الحكومة في هذا المجال بما يلي[21]:

- حثُّ وتشجيع المؤسسات على تبنى المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لأداء المسؤولية الاجتماعية، وبشكل خاص توفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع؛
- تيسير الإجراءات المرتبطة بأداء المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم محفزات وإعفاءات ضريبية ومنح امتيازات خاصة بالمناقصات الحكومية للمؤسسات على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية؛
- تفعيل وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية؛
- منح الجوائز المعنوية لتشجيع المؤسسات على المساهمة في برامج المسؤولية الاجتماعية؛
- وتوفير المناخ المناسب للمؤسسات لممارسة نشاطها ومواجهة تحديات المنافسة الدولية.

ويتأثر تطور كل من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتطور السياسات الحكومية ببعضهما بشكل تفاعلي، فتطور أحدهما يؤثر على تطور الأخرى، فبالإضافة إلى دور التوعية والتنظيم الذي تؤديه الدولة، وبالتوازي مع ذلك، يؤدي القطاع العام دورًا قياديًا كنموذج لأفضل الممارسات من خلال دوره كصاحب عمل، مشتري، مقدم خدمة أوفي تفاعله مع المجتمع، فالمؤسسات والهيئات العمومية تمثل قوة شرائية كبيرة، لها تأثيرها في أنماط الاستهلاك والإنتاج إذا ما تم توجيهها بالشكل الصحيح، فعندما تهتم الإدارة العمومية بالمنتوجات والخدمات مفيدة اجتماعيًا (مثل التكنولوجيا والمنتوجات والمباني الصديقة للبيئة، والمنتوجات المصنعة مع ضمان احترام حقوق الإنسان أو المنتوجات أو الخدمات التي تروج لأسلوب حياة صحي وغيرها)، فإن هذا يشجع على تطويرها ويعد مثالا تقتدي به المؤسسات الأخرى، ويعطي إشارات واضحة للجمهور حول القيم الأخلاقية للمؤسسة التي تشتري المنتوجات أو الخدمات بهذه الطريقة[22].

2) السياسات الحكومية اتجاه المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات:

إدراكا بأن العديد من المؤسسات لا تولي أهمية للمسؤولية الاجتماعية، بل قد تعتبرها عبئا إضافيا، وبأن المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تتطور بشكل عفوي، بادرت العديد من الحكومات باتخاذ عدد من الاجراءات ذات الطابع القانوني والتوجيهي والتحفيزي لإلزام المؤسسات بالحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى مساعدتها وتوجيهها وتحفيزها على تبني سلوكيات المسؤولية الاجتماعية. وهذا، باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية هي من أهم الواجبات التي تقع على هذه المؤسسات[23].

2-1) أشكال السياسات الحكومية لترقية المسؤولية الاجتماعية:

يُعد تحديد أشكال السياسات الحكومية لترقية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات مفتاحا لفهم البعد السياسي للمسؤولية الاجتماعية بشكل عام ولدور الحكومات فيها بشكل خاص. حيث يمكن تصنيف أشكال هذه السياسات وفقا لطبيعة الإجراءات الحكومية المتخذة، أو وفقا لمعيار القومة والشمول.

- **التصنيف وفق معيار طبيعة الاجراءات الحكومية:**

تختلف اشكال السياسات الحكومية باختلاف طبيعة الإجراءات الحكومية وأهدافها وأدواتها في هذا المجال، ولا يوجد في كثير من الأحيان حدود فاصلة بين هذه الأدوار الأربعة، وكثيرا ما تتبع الحكومات مزيجا من هذه السياسات. وتصنف هذه السياسيات الى أربعة أشكال[24]:

1. **التفويض:**

فى هذا النوع من السياسات، تلزم الحكومات المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية من خلال التشريعات، فتحدد المعايير الدنيا لأداء الأعمال فى إطار قانونى مثل تحديد قيم دنيا للانبعاثات لفئات معينة من الأنشطة الصناعية أو غيرها من القوانين.

2. **التسهيل:**

يتطلب التسهيل دورًا أكثر فاعلية للحكومات، لأنه ينطوي على تمكين أو تحفيز المؤسسات لتطوير المسؤولية الاجتماعية، وتشمل هذه السياسات الإعانات والامتيازات الضريبية على المساهمات الخيرية، واعتماد التكنولوجيات النظيفة وغيرها.

3. **الشراكة:**

وهي تعاون الجهات الحكومية مع المؤسسات لنشر المعرفة أو لتطوير المعايير والمبادئ التوجيهية في مجال المسؤولية الاجتماعية. فالشراكات الإستراتيجية يمكن أن تطور مهارات كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في معالجة المشاكل الاجتماعية والبيئية المعقدة.

4. **والإقرار:**

يعكس الإقرار الدعم السياسي وتأييد الحكومة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. من أشكاله الحملات الإعلامية: المنصات الإلكترونية، الخطاب السياسي، منح الجوائز، والاعتراف المباشر بجهود المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية.

- **التصنيف وفق معيار القوة والشمول:**

هناك تصنيف آخر للسياسات الحكومية اتجاه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعتمد على بعدين هما القوة والشمول[25]:

- **البعد الأول - القوة:**

ويقصد به قوة تأثير سياسة الحكومة على سلوكيات المؤسسات الاقتصادية اتجاه المسؤولية الاجتماعية، وهذا من حيث الإلزام، فتم التمييز بين:

- ✓ **سياسات ضعيفة القوة:** وهي السياسات الحكومية التي لا تلجأ فيها إلى إلزام المؤسسات بتبني المسؤولية الاجتماعية، لكنها ترغب في دعمها بطريقة لا تؤثر على سياساتها. فهي تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية كعلاقات بين المؤسسات والمجتمع؛
- ✓ **سياسات متوسطة القوة:** وهي سياسات تعمل على توجيه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفقا لسلوكيات تحددها الحكومة؛
- ✓ **وسياسات قوية:** في هذه السياسة ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كجزء من السياسات العامة من خلال تنظيمها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في هذه الحالات هي على علاقات بين الحكومة والمؤسسات والمجتمع.

- **والبعد الثاني - الشمول:**

ويقصد به مدى شمول سياسة الحكومة اتجاه المسؤولية الاجتماعية لمختلف أبعاد المسؤولية الإجتماعية، أي نطاق تطبيق السياسات، فنجد:

- ✓ **سياسات جزئية:** وهذا يعكس اختيار الحكومة لبعض المجالات السياسية (مثل الاجتماعية والبيئية)، وهو ما يوحي أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مكملة

للسياسة العامة وأن السياسة العامة يمكنها أن تطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مجالات معينة فقط؛

- ✓ **وسياسات شاملة:** أي شمول سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مختلف الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والدولية، وهذا عكس أن سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ذات صلة بالسياسات الحكومية على نطاق واسع وأن السياسات الحكومية يمكنها أن تطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على نطاق واسع من المجالات.

لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال المسؤولية الاجتماعية، تعتمد الحكومات على أدوات إعلامية اقتصادية وقانونية[26]:

- **الأدوات الاعلامية**: وهي تهدف إلى الاقناع ولا تتضمن أية قيود، وهي تقوم على المخاطبة كحملات التوعية والتدريب ومواقع الانترنت؛
- الأدوات الاقتصادية:وهي تعتمد على الضرائب والأموال، وتهدف الى التأثير على السلوك بالحوافز المالية، كالتخفيضات الضريبية والإعانات والجوائز؛
- **والأدوات القانونية**: وهي الخيارات والإجراءات المرغوبة باستخدام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للدولة. وهي تعتمد على التسلسل الهرمي للسلطة. كالقوانين والتوجيهات واللوائح.

2-2) فعالية المبادرات الحكومية في ترسيخ سلوكيات المسؤولية الاجتماعية:

تتعدد البرامج والمبادرات الحكومية الرامية الى ترسيخ سلوكيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفقا لوجهة النظر الحكومية لدورها في هذا المجال، وكذا مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات والمجتمع. غير ان فعالية تلك المبادرات تختلف حسب الهدف منها والجهة المسؤولة عنها وكذا طبيعة الاجراءات المتخذة.

نظرة الحكومة لدورها في مجال المسؤولية الاجتماعية:

يقتضي نجاح أي برنامج حكومي وضوح الرؤية وتحديد الاهداف المتوخاة منه، فمثلا حددت الحكومة الفلندية دورها في مجال المسؤولية في ما يلي[27]:

- إنتاج معلومات عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مثل التقارير أو الدراسات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع؛

- حثُّ وتشجيع المؤسسات على تبنى المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لأداء المسؤولية الاجتماعية، وبشكل خاص توفير الدراسات والمعلومات؛
- تيسير الإجراءات المرتبطة بأداء المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم محفزات وإعفاءات ضريبية ومنح امتيازات خاصة بالمناقصات الحكومية للمؤسسات على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية، الخدمات، مثل التدريب على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أو الموظفين العموميين؛
- تفعيل وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية، بناء حوار بين المؤسسات والمجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين؛
- منح الجوائز المعنوية لتشجيع المؤسسات على المساهمة في برامج المسؤولية الاجتماعية؛
- وتوفير المناخ المناسب للمؤسسات لممارسة نشاطها ومواجهة تحديات المنافسة الدولية. سن تشريعات، والتي تستمد أساسا من لوائح الاتحاد الأوروبي.

أما الحكومة الايرلندية فقد حددت هدفا لسياسة المسؤولية الإجتماعية لديها هو جعل إيرلندا مركزا متميزا لممارسة الأعمال المسؤولة والمستدام من خلال[28]:

- زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقيمتها للمؤسسات والمجتمع ككل؛
- تشجيع المؤسسات على تطوير وتنفيذ سياسات وممارسات المسؤولية الاجتماعية وتعميمها في عملياتها التجارية الأساسية؛
- تشجيع المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بناء قدرات المسؤولية الاجتماعية؛
- زيادة الشفافية والإبلاغ عن نشاط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- وارساء ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الهيئات العامة في سياق عملياتها الخاصة.

الجهة المسؤولة عن سياسة المسؤولية الاجتماعية:

تحديد الجهة المسؤولة عن برامج المسؤولية له بالغ الأثر في فعالية المبادرات الحكومية، وفي هذا الجانب، يمكن أن نميز بين اتجاهين[29]:

1. اتجاه يعتمد على الدور الحكومي المباشر من خلال اشراف وزارة أو عدة وزارات على برامج تطوير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فمثلا تشرف وزارة الشؤون الاقتصادية والعمل في فلندا على التوعية ونشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما تهتم عدة وزارات أخرى بجوانب مختلفة من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كوزارة الخارجية (العلاقات الاقتصادية الخارجية، وسياسة التنمية) ووزارة البيئة (التنمية المستدامة)، وتقوم الوزارات بتنسيق جهودها ومناقشتها مع الجهات المعنية. وفي الهند تتولى وزارة شؤون

المؤسسات متابعة المؤسسات في مدى الالتزام بالمبادئ التوجيهية الطوعية الوطنية بشأن المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للأعمال (NVGs)؛

2. واتجاه يقوم على ترك مهمة الترويج للمسؤولية الاجتماعية والاشراف عليها الى الاتحادات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث نجد أنه في الجزائر والغرب مثلا، لا تتبنى أي جهة حكومية أي دور لها بشكل مباشر في مجال المسؤولية الاجتماعية. ففي المغرب يتولى الاتحاد العام للمقاولات في المغرب ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولية الترويج للمسؤولية الاجتماعية.

طبيعة الاجراءات المتخذة:

ترتبط الاجراءات المتخذة من قبل أي حكومة لحث المؤسسات على تبني سلوكيات المسؤولية الاجتماعية بنظرة الحكومة ولدورها والهدف المحدد في مجال المسؤولية الاجتماعية. تستخدم الحكومات التي أخذت على عاتقها مهمة الترويج لحث المؤسسات ودفعها لتبني سلوكيات المسؤولية الاجتماعية، العديد من الاجراءات ذات الطابع الالزامي والعديد من المبادرات والبرامج ذات الطابع التوجيهي والتحفيزي لمرافقة المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية.

- **الاجراءات ذات الطابع الالزامي:**

وهي القوانين التي تلزم المؤسسات التي تتوفر في شروط محددة بتبني برامج للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، وتعتبر الهند أول دولة تسن قانونا يلزم المؤسسات بتنفيذ برامج للمسؤولية الاجتماعية. وقانون آخر يلزم مؤسسات القطاع العام بوضع برنامجين متكاملين للمسؤولية الاجتماعية الأول يعالج المسائل الداخلية للمؤسسة والثاني يتعلق بالعوامل الخارجية، وطلب من مجلس إدارة كل مؤسسة تخصيص ما بين 1 و5% (حسب الأرباح المحققة) من الأرباح الصافية بعد الضريبة في الميزانية السنوية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية[30].

في فلندا، يُلزم قانون المحاسبة بعض أنواع المؤسسات بالإبلاغ عن مسؤولياتها الاجتماعية، وينطبق الإلزام على المؤسسات التي تنفذ برامج ضخمة ذات نفع عام، والمؤسسات المدرجة في البورصة والبنوك ومؤسسات التأمين التي يبلغ متوسط عدد موظفيها أكثر من 500 موظف خلال السنة المالية. إضافةً إلى المؤسسات التي يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أورو أو يزيد إجمالي ميزانيتها عن 20 مليون أورو[31].

- **والاجراءات ذات الطابع التوجيهي والتحفيزي:**

تتمثل هذه الاجراءات في إصدار مبادئ توجيهية لإرشاد المؤسسات ومساعدتها في تبني سلوكيات المسؤولية الاجتماعية، والقيام بحملات توعية وارشاد ومرافقة المؤسسات في هذا

المجال. مثلا، أعدت وزارة الاقتصاد في ايرلندا مخططا يشمل 17 إجراءات محددا بوضوح يهدف إلى دعم المؤسسات من جميع الأحجام وجميع القطاعات لتبني ممارسات تجارية مسؤولة، ويبين الخطوات المتبعة لتطبيق كل إجراء والجهات المسؤولة عنه[32]. وأعدت قائمة بالالتزامات القانونية للمؤسسات والأنشطة الطوعية الممكن للمؤسسات القيام بها والتي تشكل أفضل الممارسات في كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية الأربع (المجتمع، البيئة، السوق، ومكان العمل). وتم إنشاء منتدى لأصحاب المصلحة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكان المنتدى وراء تقديم عدد من مبادرات للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تهدف إلى زيادة الوعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. وتم إنشاء موقع إلكتروني مخصص للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في إيرلندا. كما قامت الوكالة الايرلندية للتنمية بعدة مبادرات للتوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية وأفضل الممارسات، ونشر الأخبار المتعلقة بأنشطة المؤسسات عبر وسائل الإعلام الاجتماعية ومن خلال مجلة فصلية خاصة بالوكالة[33]. وفي فلندا أصدرت وزارة الشؤون الاقتصادية والعمل دليل المشتريات العامة المسؤولة إجتماعيا، يبين كيفية مراعاة الجوانب الإجتماعية في المشتريات العامة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية، ليكون قدوة لباقي المؤسسات[34].

وفي الهند، أصدرت وزارة شؤون المؤسسات المبادئ التوجيهية الطوعية الوطنية بشأن المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للأعمال(NVGs) وهي بمثابة خارطة طريق لمساعدة المؤسسات للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. توفر هذه المبادئ مجموعة من المعايير المشتركة لكيفية قيام المؤسسات بتحسين جهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية[35]. وتشكل هذه المبادئ التوجيهية تسعة (9) "مبادئ أساسية" تتناول جوانب مختلفة من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و48 "عنصر أساسي"، تضمنت المبادئ التوجيهية فصلا يبين كيفية تطوير نظم الإدارة والإجراءات المتبعة والمؤشرات التي يمكن للمؤسسات الاعتماد عليها لتقييم مدى تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية، تتمحور هذه الإجراءات حول التغييرات في الإدارة والهيكل الإداري للمؤسسة، ودمج المبادئ والعناصر الأساسية في أهداف المؤسسة والتأكد من أن التفاعل مع أصحاب المصلحة يحدث على أساس مستمر ومتسق، كما تم أيضًا تضمين قسم خاص حول كيفية تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتماد تلك المبادئ. وشملت الوثيقة فصلا عن كيفية إعداد التقارير لتمكين المؤسسات من إظهار مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية لأصحاب المصلحة.

كما أصدرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل وسوق الدار البيضاء للأوراق المالية، دليل للمسؤولية الاجتماعية بهدف تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المدرجة في البورصة[36].

من الاجراءات التحفيزية، تثمين المبادرات التي تقوم بها المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم الجوائز، فقد أسست الهند جوائز وطنية سنوية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بهدف زيادة المنافسة في مختلف فئات المؤسسات لحثها على التميز

في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتشجيعها، والتعرف على التأثير والابتكار واستخدام التكنولوجيا وقضايا النوع الاجتماعي والبيئة والاستدامة وقابلية التوسع وامكانية تكرار أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتوجيه أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بحيث تصل فوائد أنشطتها إلى الفئات المهمشة في المجتمع وفي المناطق النائية.

أما في الجزائر، فقد تم إنشاء منصة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بإشراف المعهد الجزائري لحوكمة المؤسسات والمرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، بهدف تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والممارسات الجيدة للمؤسسات. ولا توجد أي مبادرة مباشرة من الحكومة تتعلق بتحفيز وتوجيه المؤسسات نحو الأخذ بالسلوكيات الطوعية للمسؤولية الاجتماعية، بل هناك بعض المبادرات التي تبنتها الحكومة لدعم حوكمة المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة[37]. وفي السنوات الأخيرة، باشرت العديد من المؤسسات على سبيل المثال، ENIEM، SONELGAZ، EPB، NCA Rouiba من الأخذ بزمام المبادرة لدمج نهج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أساس معيار ISO 26000[38]، إلا أن الدور الحكومي في الجزائر يقتصر حاليا على إدماج العديد من الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في القوانين الوطنية، من خلال تبني الجزائر العديد من المعايير الدولية في مجال حماية البيئة وحقوق الإنسان وحقوق العمال وحماية المستهلك، وغيرها، ولا توجد مبادرات أو سياسة وطنية لتثمين تلك المبادرات وتعميمها لترسيخ المسؤولية الاجتماعية كثقافة تتحلى بها المؤسسات.

خاتمة:

أدى الادراك المتزايد بأهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جعل تطوير سلوكيات المسؤولية الاجتماعية من أهم محاور النشاط السياسي للحكومات، من خلال وضع برامج وتشجيع المبادرات الرامية الى ترقية تلك السلوكيات، ففي غياب الإشراف والتنظيم الحكومي الذي يضفي الطابع المؤسسي على تلك الجهود فإن تأثيرها يبقى محدودا. كما هو الأمر في حالة الجزائر والمغرب، حيث تشرف المنظمات والاتحادات المهنية على أغلب المبادرات في مجال المسؤولية الاجتماعية بينما تكتفي الحكومة بإقرارها.

من **نتائج** البحث:

- يتطلب تطوير سلوكيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تظافر جهود كل من المؤسسات، مؤسسات المجتمع المدني والحكومة؛
- يساهم الإشراف الحكومي على برامج التوعية ودعم المؤسسات على تبني خيار المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية؛
- ويحفز تبني الحكومة ومؤسسات القطاع العام للمسؤولية الاجتماعية في أنشطتها، باقي المؤسسات على اتباع نفس الخيار.

ومن **توصيات** البحث، فإن الرقي بمستوى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر يتطلب:

- إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن برامج الحكومة ووضع خطة استراتيجية خاصة بتطوير المسؤولية الاجتماعية؛
- إنشاء وكالة حكومية تتولى التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية، واعداد دليل لأفضل الممارسات تتقيد به المؤسسات في تبنيها للمسؤولية الاجتماعية.، واعداد برامج تدريبية؛
- وتبني المسؤولية الاجتماعية من قبل الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة.

الهوامش والمراجع:

1 مدحت محمد أبو النصر، «المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات - المواصفة القياسية ISO 26000-»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 62-63.

2 Germany federal ministry of labour and social affairs, «National strategy for Corporate Social Responsibility -Action plan for CSR- of the German federal government», Germany federal ministry of labour and social affairs, Berlin, 2010, p. 7.

3 عابد عبد الله العصيمي، «المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 12.

4 محمد الصيرفي، «المسؤولية الاجتماعية للإدارة»، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 15.

5 محمد فلاق، «المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 44.

6 مدحت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

7 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، «كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة»، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2004، ص 5.

8 Commission européenne, «Responsabilité Sociale des Entreprises: Une nouvelle stratégie de l'U. E. pour la période 2011-2014», Commission européenne, Bruxelles, 2011, p. 7.

9 Germany federal ministry of labour and social affairs, op. cit., p. 7.

10 محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص 19.

11 Ministry for jobs, enterprise and innovation of Ireland, «Good for business, good for the community, Ireland's national plan on Corporate Social Responsibility (2014-2016)», 2014, p. 9,

https://dbei.gov.ie/en/Publications/Publication-files/Good-for-business-Good-for-the-community.pdf

12 Sophie DE MENTHON, «La Responsabilité Sociétale des Entreprises», Ministère du travail, de l'emploi et de la santé, Paris, 2011, p. 14,
https://travail-emploi.gouv.fr/demarches-ressources-documentaires/documentation-et-publications-officielles/rapports/article/rapport-la-responsabilite-societale-des-entreprises-rse

13 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، «المبادئ التوجيهية للشركات متعددة الجنسيات»، 2011، ص 6،
https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf

14 مدحت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

15 عابد عبد الله المعيصمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-13.

16 اتحاد رجال الاعمال العرب، «المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص»، 2018/02/01،
http://fab-jo.org/wp-content/uploads/2019/01/Corporate-Social-Responsibilit-المسؤولية-الإجتماعية-للقطاع-الخاص-2-1.docx

17 ارجع إلى:

- حسين عبد المطلب الأسرج، «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، المعهد العربي للتخطيط (سلسلة جسور التنمية - العدد 90)، الكويت، فيفري 2010، ص ص 5-6؛
- أحمد السيد كردي، «المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والأفاق من أجل التنمية»، 2016/09/07،
https://csrsa.net/post/692
- Reinhard STEURER, «The role of governments in Corporate Social Responsibility: Characterising public policies on CSR in Europe». Policy sciences, Simon Fraser University, British Columbia, Canada, vol. 43, n° 01, 2010, pp. 50-51.
https://link.springer.com/article/10.1007%2Fs11077-009-9084-4

18 United Nations, «CSR and developing countries what scope for government action?», Sustainable development innovation briefs, 2007,
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/no1.pdf

19 Yanhong TANG, Yanling MA, Christina W.Y. WONG & **Xin MIAO**, «Evolution of government policies on guiding Corporate Social Responsibility in China», Sustainability, Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Basel, vol. 10, n° 03, March 2018, pp. 1-20,
https://www.researchgate.net/publication/323649082_Evolution_of_Government_Policies_on_Guiding_Corporate_Social_Responsibility_in_China

20 تركي بن فيصل الرشيد، «المسؤولية الاجتماعية بين الحكومة والقطاع الخاص»، جريدة الوطن، العدد 3207، 2009/07/10،

http://www.tfrasheed.org/ara/?p=518

21 ارجع إلى:

- منظمة العمل العربي، «مؤتمر العمل العربي - الدورة 45»، القاهرة، 08-2018/04/15 [كتاب المؤتمر، ص ص 41-42]،
- حسين عبد المطلب الاسرج، «تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية»، الملتقى الدولي الثالث حول «منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 14 و15 فيفري 2012.

22 Ministry of industry and trade (Czech republic), «National action plan for Corporate Social Responsibility in the Czech Republic (2016-2018)», 06/12/2016, p. 24,

https://www.mpo.cz/assets/en/business/corporate-social-responsibility/2017/4/National-Action-Plan-CSR-in-the-CR-2016---2018-AJ.pdf

23 حسين عبد المطلب الأسرج، «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، مرجع سبق ذكره، ص 9؛

24 ارجع إلى:

- T. FOX, H. WARD, B. HOWARD, «Public sector roles in strengthening corporate social responsibility: A baseline study», World bank, Washington, 2002, pp. 3-6.

https://pdfs.semanticscholar.org/574c/617d14a77b85a1a9f5619e07042acc7e6f03.pdf

- Jette Steen KNUDSEN, Jeremy MOON & Rieneke SLAGER, «Government policies for corporate social responsibility in Europe: A comparative analysis of institutionalization, Policy & Politics», University of Bristol, UK, vol 43, n° 01, January 2015. pp. 85-89,

https://www.researchgate.net/profile/Jette_Steen_Knudsen/publication/272403354_Government_policies_for_corporate_social_responsibility_in_Europe_A_comparative_analysis_of_institutionalisation/links/56b08f2408ae8e37214fca6d/Government-policies-for-corporate-social-responsibility-in-Europe-A-comparative-analysis-of-institutionalisation.pdf?origin=publication_detail

25 ارجع إلى:

- Jette Steen KNUDSEN, Jeremy MOON & Rieneke SLAGER, op.cit, p. 94;
- مجموعة من المؤلفين، «المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية»، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2019، ص ص 40-41،

https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/04/المسؤولية-الاجتماعية-للمؤسسات-والشركات-بين-المقاربات-النظرية-والممارسات-التطبيقية.pdf

- J. S. KNUDSEN, Moon, J. MOON & R. SLAGER, «Government policies for Corporate Social Responsibility in Europe: A comparative analysis of institutionalisation», Policy and politics, vol. 43 n° 01, 2013, pp. 1-19.

26 Reinhard STEURER, op. cit.

27 ارجع إلى:

- أمينة بوعلاي، «دور الحكومة في بلورة مفهوم المسؤولية الاجتماعية»، يومية الوطن، أم الحصم (البحرين)، 2020/11/09،

https://alwatannews.net/article/906259/Opinion/دور-الحكومة-في-بلورة-مفهوم-المسؤولية-الاجتماعية

- Ministry of Economic affairs and employement of Filand, «Corporate social responsibility (CSR)», 18/03/2019,

https://tem.fi/en/social-responsibility

28 Irland2014, op.cit, p. 14.

29 ارجع إلى:

- حسين عبد المطلب الأسرج، «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13؛
- Omar BENAICHA, «Proposition d'un modèle explicatif de la diffusion de la RSE au niveau des entreprises au Maroc», Thèse de Doctorat, Groupe Institut Supérieur de Commerce et d'Administration des Entreprises, Casablanca, 2017, p. 85.

30 Article, «Guidelines on Corporate Social Responsibility and sustainability for central public sector enterprises»,

https://www.nlcindia.com/new_website/csr_new/Revised_CSR_Guidelines.pdf

31 Ministry of economic affairs and employement of Filand, «Corporate Social Responsibility (CSR) reporting», 18/03/2020,

https://tem.fi/en/csr-reporting

32 Article, «Towards responsible business, Ireland's national plan on Corporate Social Responsibility, 2017-2020», 2017,

https://enterprise.gov.ie/en/Publications/Towards-Responsible-Business-Ireland%E2%80%99s-National-Plan-CSR-2017-2020.html

33 Article, «Towards responsible business, Ireland's national plan on Corporate Social Responsibility, 2017-2020», op. Cit.

34 Ministry of economic affairs and employement of Filand, «Socially Responsible public procurement», 18/02/2020,

https://tem.fi/en/socially-responsible-public-procurement

35 Ernst & Young LLP, «Corporate Social Responsibility in India potential to contribute towards inclusive social development», Summit Global CSR Summit 2013 An Agenda for Inclusive Growth», New Delhi, July 25 2013, [summit report, p.13],

https://pdf4pro.com/cdn/corporate-social-responsibility-in-india-ey-3893f9.pdf

36 Autorité marocaine du marché des capitaux, «Guide sur la Responsabilité Sociétale des Entreprises et le reporting ESG», 2017,

http://www.casablanca-bourse.com/BourseWeb/UserFiles/File/2017/Mai/Guide%20RSEESGVersion%20soumise%20consultation.pdf

37 Omar BENAICHA, op.cit, p. 230,

38 Abdellaziz AMOKRANE & Farida BEKOUR, «La contribution des ressources humaines dans la mise en place et la conduite de la démarche de Responsabilité Sociale de l'Entreprise», Revue algérienne d'économie et gestion, université Oran 2, vol. 14, n° 01, 2020, pp. 336-360.